الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

سياسة حرية المعلومات

2023/09/11م

المحتويات:

الاختصارات 3
المصطلحات الأساسية 3
الأهداف 3
قابلية التطبيق ونطاق العمل 4
السياسة والمبادئ 4

الاختصارات:

الاختصارات	الوصف
الهيئة	الهيئة العامة للإحصاء.

المصطلحات الأساسية:

المصطلح	الوصف
السياسة	سياسة حرية المعلومات.
الجهات العامة	أي جهة حكومية أو شخصية ذات صفة اعتبارية عامة مستقلة في المملكة، أو أي من الجهات التابعة لها، ويُعد في حكم الجهة العامة أية شركة تقوم بإدارة المرافق العامة، أو البنى التحتية الوطنية، أو تشغيلها أو صيانتها، أو تقوم بمباشرة خدمة عامة فيما يخص إدارة تلك المرافق أو البنى التحتية.
الجهات الأخرى	الهيئات والشركات والكيانات التي تساهم فيها الدولة.
المعلومات	هي البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها، أو بتحليلها، أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية، ولا تحدد هوية الوحدة الإحصائية.
المؤشرات	البيانات أو المعلومات بدلالة مثيلاتها زمنيا أو مكانيا، أو بدلالة أي من مصادرها، ويتم احتسابها عادة وفق معادلات رياضية.
البيانات الوصفية	هي المعلومات التي تصف البيانات وخصائصها، ومن بينها بيانات الأعمال والبيانات التقنية والتشغيلية.
مقدم الطلب	أي جهة من القطاعين العام أو الخاص، أو أي فرد يتقدم بطلب لمشاركة البيانات.

الأهداف :

- تعزيز ثقافة حرية المعلومات ومبدأ الشفافية.
- تنظيم إجراءات حرية تبادل البيانات والمعلومات، بما يخدم الجهات العامة والقطاع الخاص والأفراد.
- تعزيز التكامل والربط مع العملاء في حرية البيانات بما يساهم في دعم الدراسات والبحوث.

قابلية التطبيق ونطاق العمل:

- تنطبق المبادئ الأساسية والقواعد الاسترشادية لحرية المعلومات على جميع طلبات الأفراد للاطلاع أو الحصول على البيانات والمعلومات العامة - غير المحمية - التي تنتجها الهيئة - مهما كان مصدرها، أو شكلها أو طبيعتها - ويشمل ذلك السجلات الورقية ورسائل البريد الإلكتروني والمعلومات المخزنة على الكمبيوتر أو أشرطة الصوت، أو الفيديو، أو الخرائط، أو الصور الفوتوغرافية، أو المخطوطات، أو الوثائق المكتوبة بخط اليد، أو أي شكل آخر من أشكال المعلومات المسجلة.

- لا تنطبق هذه القواعد الاسترشادية على البيانات والمعلومات المحمية التالية:

1. المعلومات التي يؤدي إفشاؤها إلى الإضرار بالأمن الوطني للدولة، أو سياساتها، أو مصالحها، أو حقوقها.
2. المعلومات العسكرية والأمنية.
3. المعلومات والوثائق التي يتم الحصول عليها بمقتضى اتفاق مع دولة أخرى، وتصنف على أنها محمية.
4. التحريات والتحقيقات وأعمال الضبط وعمليات التفتيش والمراقبة المتعلقة بجريمة أو مخالفة أو تهديد.
5. المعلومات التي تتضمن توصيات أو اقتراحات أو استشارات من أجل إصدار تشريع أو قرار حكومي لم يصدر بعد.
6. المعلومات ذات الطبيعة التجارية، أو الصناعية، أو المالية، أو الاقتصادية التي يؤدي الإفصاح عنها إلى تحقيق ربح، أو تلافي خسارة بطريقة غير مشروعة.
7. الأبحاث العلمية أو التقنية، أو الحقوق المشتملة على حق من حقوق الملكية الفكرية التي يؤدي الكشف عنها إلى المساس بحق معنوي.
8. المعلومات المتعلقة بالمنافسات والعطاءات والمزايدات التي يؤدي الإفصاح عنها إلى الإخلال بعدالة المنافسة.
9. المعلومات التي تكون سرية أو شخصية بموجب نظام آخر، أو تتطلب إجراءات نظامية معينة للوصول إليها أو الحصول عليها.

السياسة والمبادئ:

الشفافية:

للفرد الحق في معرفة المعلومات المتعلقة بأنشطة الهيئة تعزيزاً لمنظومة النزاهة والشفافية والمساءلة.

الضرورة والتناسب:

يجب أن تكون أية قيود على طلب الاطلاع أو الحصول على المعلومات المحمية - التي تتلقاها أو تنتجها أو تتعامل معها الهيئة - مبررة بطريقة واضحة وصريحة.

الأصل في المعلومات العامة الإفصاح:

لكل فرد الحق في الاطلاع على المعلومات العامة - غير المحمية - وليس بالضرورة أن يتمتع مقدم الطلب بحيثية معينة أو باهتمام معين بهذه المعلومات ليتمكن من الحصول عليها، كما لا يتعرض لأي مساءلة قانونية متعلقة بهذا الحق.

المساواة:

يتم التعامل مع جميع طلبات الاطلاع أو الحصول على المعلومات العامة على أساس المساواة وعدم التمييز بين الأفراد.

التعاقد:

يجب على الهيئة عند تعاقدها مع جهات أخرى - كالشركات التي تقوم بمباشرة خدمات عامة - أن تتحقق بشكل دوري من امتثال الجهات الأخرى لهذه المبادئ الأساسية والقواعد الاسترشادية وفقاً للآليات والإجراءات التي تحددها الجهة، على أن يشمل ذلك أية تعاقدات لاحقة تقوم بها الجهات الأخرى.

حقوق الأفراد فيما يتعلق بالاطلاع على المعلومات العامة أو الحصول عليها:

1. حق الاطلاع والحصول على أية معلومة غير محمية لدى أية جهة عامة.
2. الحق في معرفة سبب رفض الاطلاع والحصول على المعلومات المطلوبة.
3. الحق في التظلم على قرار رفض طلب الاطلاع والحصول على المعلومات المطلوبة.

الخطوات الرئيسة لطلب الاطلاع أو الحصول على المعلومات العامة أو الشكوى:

- يتم تقديم الطلبات عن طريق ملء "نموذج طلب معلومات عامة" - إلكتروني أو ورقي - وتقديمه للجهة التي لديها المعلومات.
- تقوم الهيئة، خلال فترة زمنية محددة (30 يومًا) من استلام طلب الاطلاع أو الحصول على المعلومات العامة، باتخاذ أحد القرارات التالية:

1. **الموافقة:** في حال تمت موافقة الهيئة على طلب الوصول إلى المعلومات أو الحصول عليها كليًّا أو جزئيًّا، فيجب إشعار الفرد خطيًّا أو إلكترونيًّا بالرسوم المطبقة، ويجب على الهيئة إتاحة هذه البيانات والمعلومات للفرد خلال فترة زمنية لا تتجاوز (10) أيام عمل من استلام المبلغ.
2. **الرفض:** في حال تم رفض طلب الوصول إلى المعلومات أو الحصول عليها، فيجب أن يكون الرفض خطيًّا أو إلكترونيًّا على أن يتضمن المعلومات التالية:
   - تحديد ما إذا كان رفض الطلب كليًّا أو جزئيًّا.
   - توضيح أسباب الرفض، إن أمكن.
   - إشعاره بالحق في التظلّم على هذا الرفض وكيفية ممارسة هذا الحق.

3. **التمديد:** في حال عدم إمكانية معالجة طلب الوصول إلى المعلومات في الوقت المحدد، ينبغي على الهيئة تمديد الفترة التي سيتم الرد فيها بمدة معقولة حسب حجم وطبيعة البيانات والمعلومات المطلوبة - على سبيل المثال لا تتجاوز (30) يومًا إضافيًة - وتزويد الفرد بالمعلومات التالية:
   - إشعار التمديد والتاريخ المتوقع فيه إكمال الطلب.
   - أسباب التأخير.
   - إشعاره بالحق في التظلّم على هذا التمديد وكيفية ممارسة هذا الحق.
4. **الإشعار:** في حال كانت المعلومات المطلوبة متاحة على موقع الهيئة، أو ليست من اختصاصها، فيجب إشعار الفرد بذلك خطيًا أو إلكترونيًا على أن يتضمن المعلومات التالية:
   - نوع الإشعار، على سبيل المثال: البيانات المطلوبة متاحة على موقع الهيئة، أو ليست من اختصاصها.
   - إشعاره بالحق في التظلّم على هذا الإشعار وكيفية ممارسة هذا الحق.

- في حال رغبة الفرد في رفع شكوى على رفض الطلب من قِبل الهيئة، فيمكنه رفع الشكوى خطيًا أو إلكترونيًا، وعلى الهيئة اتخاذ اللازم بما يتوافق مع السياسات الداخلية الخاصة بالهيئة.

حرية المعلومات والبيانات المفتوحة:

عادةً ما يتم إعداد وتطوير برامج وسياسات البيانات المفتوحة حول العالم لدعم نمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص الابتكار. ومما لا شك فيه أن إتاحة ونشر مجموعة محددة من المعلومات العامة للباحثين، وروّاد الأعمال، والمبتكرين والشركات الناشئة يساعد على تهيئة بيئة مواتية لنمو الأعمال التجارية، ويشير إلى وجود أنظمة منفتحة وشفافة.

كما تعد برامج وسياسات البيانات المفتوحة خطوة استباقية من الهيئة في المحافظة على حق الوصول إلى المعلومات العامة من خلال إتاحة أو نشر مجموعة محددة من المعلومات - كبيانات مفتوحة - قبل طلب الوصول إليها أو الحصول عليها. وبالتالي فإن برامج وسياسات البيانات المفتوحة الفعّالة تقلل من حجم طلبات الوصول إلى المعلومات العامة مما يؤدي إلى خفض النفقات الحكومية المتعلقة بمعالجة الطلبات.

ص.ب 3735 . P.O. Box
الرياض 11481 Riyadh

المملكة العربية السعودية
Kingdom of Saudi Arabia

Stats.gov.sa